Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 213-228
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.12

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The possibility of privatizing electricity distribution in Nineveh Governorate: A case study of the car Company

Ahmed Abd Salem Al-Badrane*, Mohamed Naef Mahmood
College of Administration and Economics, University of Mosul

Keywords:
Privatization, the reality of electricity.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 15 Nov. 2022
Accepted 24 Nov. 2022
Available online 31 Mar. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ahmed Abd Salem Al-Badrane
College of Administration and Economics, University of Mosul

Abstract: The study aimed to present the most important concepts and developments in the subject of privatization and to indicate its objectives, forms and methods of application. The study also presented the challenges of privatization in Iraq, and to indicate the reality and challenges of the electricity sector in Iraq. In the standard aspect of the study, the analysis of official data of the electricity departments in Nineveh Governorate was used, and the effect of privatization on the citizen in terms of electricity prices and supply hours was used. The study concluded that what the citizen pays in the areas served by the KAR company in exchange for obtaining national electricity is more than what the citizen pays in other areas in the governorate. The reason for this is that the hours of supply of national electricity are more in the areas served by the KAR company than in other regions. On the other hand, the study found that what a citizen pays for obtaining electricity from private generators was less than what a citizen pays in other regions. More importantly, the study found that the total amount paid by the citizen in exchange for obtaining national electricity and electricity from private generators in the areas served by the CAR company was less than that of other regions.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 213-228
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.12

إمكانية خصخصة توزيع الكهرباء في محافظة نينوى: دراسة حالة شركة كار

أحمد عبد سالم البدراني **محمد نائف محمود**
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المستخلص

هدف البحث إلى عرض أهم المفاهيم والتطورات في موضوع الخصخصة وبيان أهدافها وأشكالها وطرق تطبيقها، كما وعرضت الدراسة تحديات الخصخصة في العراق، وبيان واقع وتحديات قطاع الكهرباء في العراق. استخدم في الجانب القياسي من الدراسة تحليل البيانات الرسمية لدوائر الكهرباء في محافظة نينوى وبيان تأثير الخصخصة على المواطن من ناحية أسعار الكهرباء وساعات التجهيز. وتوصَّلت الدراسة إلى أنّ ما يدفعه المواطن في المناطق المخدومة بشركة كار لقاء حصوله على الكهرباء الوطنية أكثر ممّا يدفعه المواطن في المناطق الأخرى في المحافظة ويعود السبب في ذلك أنّ ساعات التجهيز من الكهرباء الوطنية أكثر في المناطق المخدومة بشركة كار من المناطق الأُخرى، ومن ناحية أُخرى وجدت الدراسة أنّ ما يدفعه المواطن لقاء حصوله على الكهرباء من المولدات الأَهلية كان أقل مما يدفعه المواطن في المناطق الأخرى. والأهم من ذلك وجدت الدراسة أن مجموع ما يدفعه الموطن لقاء حصوله على الكهرباء الوطنية وكهرباء المولدات الأهلية في المناطق المخدومة بشركة كار كان أقل من المناطق الأخرى، فضلاً عن ذلك حصول المواطن في المناطق المخدومة بكار على معدل ساعات تجهيز من الكهرباء الوطنية أكثر من المناطق الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، واقع الكهرباء.

المقدمة

تقوم الخصخصة بتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص لكونه أكثر كفاءة، فكانت نهج للعديد من الدول المتقدمة والنامية لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية. ولا تزال هناك بلدان مترددة بتطبيقها رغم ما حققته البلدان الأخرى من نتائج إيجابية. إذ كان لها دور إيجابي في زيادة الكفاءة الانتاجية وتشغيل الأيدي العاملة والتخلص أو التخفيف من المديونية الخارجية وزيادة صادرات البلد وتقليل عجز الموازنة وتنشيط الاسواق المالية واستقرار سعر الصرف.

تعتبر الخصخصة وبمختلف أشكالها وأساليبها من أهم أدوات الاصلاح الاقتصادي المتبعة في الدول المتقدمة والنامية، ومع اختلاف هذه الأساليب كثرت الانتقادات الموجهة للخصخصة في حد ذاتها من جانب وإلى انتقاد الطرق التي تتم بها من جانب أخر، وتعد الخصخصة عن طريق الأسواق المالية إحدى طرق تحويل الملكية الأقل انتقاداً بعدها تساهم في توسيع الملكية، وللخصخصة طرق مختلفة ولكل منها مزاياها وعيوبها ويعد اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاح عملية الخصخصة ويتوقف هذا الاختيار بدوره على عدد من العناصر التي من أهمها مدى تطور الأسواق المالية.

إن التنمية والتطور الاقتصادي من العوامل التي تزيد من الطلب على الطاقة الكهربائية، غير أنه قطاعات البنية التحتية وهو قطاع يعاني من اختلالات شديدة؛ إذ بعد تعرضه إلى الدمار أبان حرب الخليج عام ١٩٩١ حيث بقي هذا القطاع منذ ذلك الحين عاجزاً عن انتاج ما يتناسب مع معدل الحاجة من استهلاك الفرد والمصانع والنشاطات الأخرى. لذا تطرح عملية خصخصة الكهرباء كحل لمعالجة ما يعانيه هذه القطاع. وتضمن البحث أربعة مباحث المبحث الأول منهجية

البحث والمبحث الثاني الاطار المفاهيمي للخصخصة أما المبحث الثالث واقع توزيع الطاقة الكهربائية في العراق والمبحث الرابع الاستنتاجات وأهم التوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

١. **مشكلة البحث:** مع تزايد الاهتمام بالخصخصة ودورها في التنمية الاقتصادية إلا أنها تعد محدودة الأثر في العراق وفي الاقتصاد العراقي، من هنا تكمن مشكلة الدراسة فيما إذا كان لخصخصة قطاع الكهرباء في العراق دور ايجابي من عدمه خصوصاً أن قطاع الكهرباء يعاني من خسائر كبيرة تصل إلى ٥٠٪ وإن حوالي ٩٠٪ من هذه الخسائر هي في توزيع الكهرباء.

٢. **الأهمية البحث:** تتجسد أهمية البحث بالآتي:

أ. إن للخصخصة أو مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية دور مهم في تحسين الاقتصاد وتصحيح الاختلالات الهيكلية، وتخفيض عجز الموازنة.

ب. الإسهام في حل مشكلة الأزمة التي يعانيها قطاع الكهرباء والذي يعد واحد من أهم قطاعات البنية التحتية في العراق.

٣. **فرضية البحث:** تفترض الدراسة أنَّ عملية خصخصة قطاع الكهرباء لها دور إيجابي فعال في تحسين الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وسوف تنعكس بشكل إيجابي على المستهلك في معدل ساعات التجهيز ومعدل التكاليف الشهرية بشكل خاص فيما لو تم خصخصة توزيع الكهرباء في العراق وترك مهمة انتاج نقل الطاقة الكهربائية بيد الدولة.

٤. **هدف البحث:** يهدف البحث إلى الإحاطة والتعرف على موضوع وأهداف الخصخصة وطرائق تنفيذها وبيان مدى تأثيرها في الاقتصاد القومي، فضلا عن ذلك دراسة وتحليل واقع قطاع الكهرباء في العراق وبيان أثر الخصخصة في ذلك القطاع.

٥. **حدود البحث:** ركز الجانب النظري على العراق بشكل عام، في حين جاء الجانب العملي ليدرس حالة شركة كار في مدينة الموصل، أما الحدود الزمانية للجانب العملي كانت لفترة ٣٠ شهراً والممتدة من سنة ٢٠٢٠ إلى نصف سنة ٢٠٢٢.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للخصخصة

١. **نشأة وتطور الخصخصة:** تكاد تجتمع أغلب الكتابات والبحوث المعدة في أصل نشأة الخصخصة، أنها عملية حديثة طرأت على العالم في القرن العشرين، وتحديداً في الخمسينيات، ثم تطورت سنة ١٩٧٩ م عندما قامت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر آنذاك بالدعوة إلى خصخصة المؤسسات العائدة للدولة.

وقد يكون هذا الأمر صحيحاً من حيث ظهور مفردة (الخصخصة) أو المفردات المرادفة لها. إلا أن المفهوم العام لهذه الفكرة يبدوا أقدم في الظهور، حيث يمكن ارجاع فكرة الخصخصة إلى المفكر الاسلامي ابن خلدون حينما فكر في تطبيق سياسة الخصخصة التي تهدف إلى التحول نحو نمط الانتاج الخاص، فقد تحدث ابن خلدون منذ العام ١٣٧٧ عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاج، وهي فكرة تدل على عمق فهم ابن خلدون، وإدراكه في وقت مبكر لأهمية القطاع الخاص وسلامة ادائه وكفاءة أساليبه (العبيدي، ٢٠١١: ٢٨).

وخصخصة المشاريع والمنشآت الكبرى للدولة كانت من بين السياسات الجديدة الجذرية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الماضي، ففي حين انخرط الكثير من الدول في برنامج التأميم أثناء العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ابتدأت مارغريت تاتشر رئيسة وزراء

المملكة المتحدة سنة ١٩٧٩ بالعمل على الخصخصة الجزئية للكثير من الشركات المملوكة للدولة، حيث اعتبرت الخصخصة بمثابة عنصر جوهري من عناصر الإصلاح الاقتصادي. وفي العقديين التاليين، انتشرت سياسة الخصخصة في كل ارجاء العالم من أوربا إلى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا لتصل الى نقطة مرتفعة خاصة بعد التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية عقب سقوط حائط برلين، فكانت بعض الحكومات تهدف من وراء الخصخصة تقليص حجم الحكومة، في حين كانت تهدف أنظمة أُخرى من التوجه للخصخصة لتحقيق إيرادات وعوائد لأنها كانت على قناعة بمزايا الأسواق والمنافسة بعد أن أحبطتها عدم كفاءة وفعالية الشركات الكبرى المملوكة للدولة. (اسحق، ٢٠١٢: ١١)

وفي التسعينيات من القرن الماضي أيضاً انتشرت الخصخصة في أكثر من خمسين بلداً، إذ بلغت قيمة الشركات التي تم تخصيصها بين عام ١٩٨٥ و١٩٩٢ م نحو ٣٢٨ مليار دولار. (العبيدي، ٢٠١١: ٢٩)

٢. مفهوم الخصخصة:

عُرفت الخصخصة على انها تحويل الموجودات أو الخدمات من القطاع العام الذي يحظى بالدعم الضريبي والسياسي إلى المبادرات الخاصة والأسواق التنافسية العاملة في القطاع الخاص (قنوع، ٢٠٠٥: ٥٣)
كما وتم تعريفها على انها تغيير شكل الملكية من الملكية العامة الى الملكية الخاصة. (Christon, 2013: 8)
الخصخصة بأنها انتقال ملكية الوحدات الانتاجية السلعية والخدمية من الحكومة (القطاع العام) الى الاشخاص المعنويين والماديين (القطاع الخاص) جزئياً أو كلياً مرة واحدة أو على مراحل بأساليب مباشرة أو غير مباشرة في أطار مخطط من خلا اعادة هيكلة الوحدات المعنية اولاً، ومن ثم تغيير قوى الإنتاج وعلاقته وزيادة ارتباطه باليات السوق الحر (السالم، ٢٠١٩: ٤٦).
وعرفت على انها تحويل الملكية العامة المنتجة للسلع والخدمات التي تتملكها وتديرها الدولة إلى الملكية الخاصة التي يمتلكها القطاع الخاص ويديرها (السعيد والانصاري، ٢٠٢٠: ٥٦٠)

٣. أهداف الخصخصة: إن الآمال الكبيرة المتعلقة بمنجزات الخصخصة والأهداف التي باتت تسعى إليها البلدان النامية والدول الصناعية المتقدمة على حد سواء، إنما تنبع عن حاجة هذه الدول إلى إيجاد وسيلة تنموية للمضي قدماً في اتجاه النمو الاقتصادي والتنمية، ومن الأهداف المنشودة لعملية الخصخصة هي: (جارالله، ٢٠١٨: ٣٦)، (هندي، ١٩٩٥: ٧)، (Sheshinski and Eytan, 2003: 430)، (Lieberman, 2015: 11)، (زوبي، ٢٠١٦: ٥)، (الخزرجي، ٢٠٠٨: ٢٦):

أ. رفع الكفاءة الاقتصادية: وذلك من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وعناصر الانتاج من أجل الوصول الى الحجم الأمثل للإنتاج والذي يتوافر فيه الجودة والسعر التنافسي، والقطاع الخاص يأخذ في قرارته عنصر الربحية بعين الاعتبار وتحقيق أعلى عائد للحفاظ على بقاء نشاطه وعليه فإن من المتوقع أن تؤدي الخصخصة إلى الانتاج وتحسين نوعيته وتخفيض التكاليف.

ب. زيادة المنافسة: في ظل المنافسة تتاح للمنشآت الخاصة التي يتم خصخصتها حرية الدخول والخروج من السوق والانتقال من نشاط لآخر لتحقيق الأرباح مما يتطلب تخفيض التكاليف وزيادة جودة السلع كشرط اساسي لبقائها في السوق التنافسي وبالتالي تحسين الكفاءة الاقتصادية وبيع

الوحدات المنتجة لمنتجاتها عند الأسعار التوازنية بالسوق التنافسية والتي تعد أقل الأسعار التي يرتضيها المنتجون والمستهلكون مع غياب تدخل الحكومة واتباع المؤسسات الأسس الاقتصادية الكفؤة وخضوعها لضوابط عمل سوق المال في تدبيرها للتمويل وإيراداتها هذا فضلاً عن ربط الأجور بالزيادة في الإنتاجية.

ج. تغيير نمط حقوق الملكية: من الوجهة الاقتصادية تعد عملية تغيير حقوق الملكية عاملاً محفزاً لزيادة الاستثمارات الخاصة فضلاً عن تكوين وتنمية الثروة مما يؤدي إلى المزيد من القدرة على التوسع في الاستثمار في الانشطة المختلفة والمزيد من الثروة.

د. رفع مستوى الكفاءة الانتاجية للمرافق العامة الاقتصادية: لأن إدارتها من خلال القطاع الخاص تعتمد على الأساليب والطرق المعمول بها في السوق التي تتسم بمرونة أكبر كما أنها تخضع لقواعد المنافسة التي تؤدي إلى تحسين جودة الخدمات.

ه. الهدف السياسي: تسهم الخصخصة في القضاء على تسلط المسؤولين الحكوميين والسياسيين الذين يستغلون نفوذهم لتلبية مصالحهم على شرط أن يكون العمل في وسط نزيه خالٍ من الفساد وألا تكون النتائج عكسية تماماً.

و. توسيع حصة القطاع الخاص من خلال طرح المؤسسات العامة مشاريعها في السوق المالي فتتيح المجال أمام المدخرين والمستثمرين الصغار للاكتتاب واعطائهم فرصة المشاركة في ملكية المؤسسات الاقتصادية.

ز. التخلص من التدخل الحكومي: من خلال تعزيز قوى السوق المنافسة والقضاء على الفساد الاداري المتفشي في المؤسسات العامة.

ح. تخفيض الأعباء المالية من جراء انفاقها على الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة ومن ثم تقليل اعباء الموازنة العامة والمتمثلة في الاستنزاف المستمر للخزانة العامة في صورة دعم مستمر ومتزايد للمشروعات العامة غير الكفؤة، والحد من العجز المالي من خلال الايرادات التي تتحقق بخصخصة الشركات.

ط. التخلص من مشاريع الدولة الخاسرة وتحويلها إلى مشاريع استثمارية أخرى لتخفيف العبء على موازنة الدولة.

ي. تُسهم الخصخصة في حل المشاكل المالية للدول التي هي بحاجة للموارد المالية، فعملية بيع المشاريع العامة والحكومية من قبل الحكومة نفسها سوف تقابلها عملية شراء من قبل افراد أو دول أو منظمات الأعمال في الدولة وبالتالي فإن مصدراً تمويلياً جديداً سوف يسد الحاجة التمويلية لتلك الدولة.

وهناك في واقع الحال أربعة أنماط رئيسية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بشكل عام، وفي المنشآت الحكومية على وجه الخصوص، والتي يمكن تلخيصها بما يأتي (الهزايمة، ٢٠٠٤: ٢٣):

١. التخلي عن عقود الملكية (Divestiture): يتضمن هذا النمط من سياسات الخصخصة قيام الدولة ببيع كامل أو جزء من أصولها إلى القطاع الخاص.

٢. عقود التأجير (Leasing Contracts): يتمثل هذا النمط من الخصخصة بقيام الحكومة بتأجير إحدى المنشآت أو المشاريع التابعة لها الى القطاع الخاص مقابل إيجار معين ووفق شروط ومدة متفق عليهما.

٣. عقود الإدارة (Management Contracts): تقوم الحكومة وفق هذا النمط بإبرام عقود مباشرة مع القطاع الخاص لإدارة إحدى المنشآت العامة وفق شروط ومدة محددة.

٤. عقود الامتياز (Franchise or Concession Agreement): يعد عقد الامتياز من العقود طويلة الأجل ولمدة قد تصل إلى ٢٥ سنة قابلة للتجديد على وفق الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية وبخاصة معدلات التضخم للبلد المعنى (World Bank, 1998: 19).

يشير التنوع أعلاه إلى أنه ليس هناك في الواقع اقتصاديات قطاع عام بالمطلق أو قطاع خاص بالمطلق، فدول العالم، حتى الأوربية منها تختلف من دولة إلى أخرى في توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص (الهزايمة، ٢٠٠٤: ٢٦).

٥. **تحديات الخصخصة في العراق:** بعد سنوات طويلة من هيمنة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي في العراق، برزت توجهات جديدة، ما بعد العام ٢٠٠٣ تدعو إلى الأخذ بسياسة الاصلاح الاقتصادي اعتماداً على اليات اقتصاد السوق بدلاً من التخطيط المركزي، أي التحول نحو الخصخصة. هذه التوجهات بقدر ما كانت بتأثير عوامل داخلية فإنها أيضاً جاءت حصيلة تأثيرات خارجية أبرزها المديونية العالمية وضغوطات المؤسسات المالية وخاصة صندوق النقد الدولي.

إن تطبيق الخصخصة في اقتصاد يمتلك موروث الملكية العامة لوسائل الانتاج لأكثر من نصف قرن، يتطلب تغيرات جوهرية ليس في البنية السياسية فحسب وإنما أيضاً في البنية الاجتماعية والفكرية المساندة لآليات عمل القطاع الخاص. إن كل ذلك يتطلب توفر الأطر القانونية والتنظيمية والهيكلية والمنهاج العلمي والعملي والقدرات البشرية المؤهلة والقادرة على الممارسات والسلوك وفق منهجية اقتصاد السوق، فضلاً عن الشفافية والقدرة على التعامل بمرونة مع متغيرات الاقتصاد العالمي.

يمكن ادراج أهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية الخصخصة في النقاط الآتية: (الكناني، ٢٠٠٧: ١٥١):

أ. هناك خوف في الأوساط الاجتماعية والسياسية من أن الخصخصة قد تؤدي إلى البطالة، على الأقل في المدى القصير، إذا ما نُفذت على مبدأ السرعة من دون دراسة أو تدرج أو انتقاء للشركات في عملية نقل الملكية، وخاصة ما يطلق عليها بـ(البطالة الهيكلية). هذه البطالة تعني أن فرص العمل المتاحة أو التي ستتوفر لا تتماشى وخصائص العرض من الأيدي العاملة من ناحية المهارة والكفاءة المطلوبة لفرص الاستثمار الجديد. في حين إن استمرارية القطاع العام يضمن التشغيل ويحافظ على تحقيق العدالة الاجتماعية.

ب. إن من الخطورة بمكان قيام الدولة بتحرير الأسعار بشكلها المطلق في ظل الظروف الراهنة، وأخص بالذكر أسعار الخدمات بأنواعها من كهرباء ووقود وخدمات صحية وتعليمية بشكل مفاجئ، لأن معدل دخل الفرد لا يحتمل هذا الأجراء في هذه المرحلة، ولكنه يحتمل التحرر التدريجي والانسحاب غير المفاجئ للدولة في تسعير السلع والخدمات.

ج. مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تغطية تكاليف التحول نحو الخصخصة التي تتمثل بشكل رئيس في ارتفاع التكاليف الادارية التي تشمل الخدمات الاستشارية وتكاليف ضمان الاكتتاب في أسهم الشركات المطروحة للبيع، وعدم القدرة في الوصول إلى تقييم عادل للشركات، مما يتطلب اللجوء الى بيوت الخبرة الاجنبية وما يترتب على ذلك من تكاليف باهضه.

د. ضعف سوق رأس المال العراقي ومؤسساته وقلة رغبته للاستثمار في شراء أسهم المنشآت المملوكة للدولة.

ه. حالة التخوف من الاستثمار الأجنبي وتأثيره على الاستقلال الاقتصادي للدولة فإن ذلك مرتبط بمجمل المتغيرات الاقتصادية الدولية التي جعلت من العالم قرية صغيرة تتعامل مع قوانين وآليات دولية لا يمكن تجنبها إلا في حالة اختيار الانعزال ضمن الحدود القطرية.

إنَّ الأوضاع الأمنية والسياسية من أهم التحديات التي تواجه الخصخصة، كذلك التخبط في أسلوب ادارة الاقتصاد العراقي وكذلك فإن البيئة الاستثمارية الحالية ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى فقد بين تقرير ممارسة أنشطة الاعمال (Business In Iraq Doing) الذي يقوم به البنك الدولي نجد أن هذا التقرير يعكس صعوبة ممارسة النشاطات الاقتصادية ولدى مقارنة صعوبة البيئة الاستثمارية في العراق بمجموعة من الدول(مصر، الأردن، ايران، المغرب، ماليزيا، سنغافورة) باستخدام المسح الاقتصادي الذي أعده التقرير المذكور لعام ٢٠٠٧ تبين ان هناك فروقاً كبيرة تشير إلى أن العراق يمثل نسبياً أصعب بيئة استثمارية (العبيدي ومنير، ٢٠١٥: ٣٢٨)

المبحث الثالث: واقع توزيع الطاقة الكهربائية في العراق

١. **توزيع الطاقة الكهربائيَّة:** تقوم الشركات العامة للتوزيع باستلام الطاقة المجهزة من محطات التحويل على جهدين (KV33 وجهد KV11) وتوزيعها على عموم المستهلكين من خلال شبكة التوزيع (الهوائية والارضية) المنتشرة في أنحاء العراق كافة ولجميع أَصناف المستهلكين الذين يزيد عددهم عن ثلاثة ملايين مشترك وهذه الأصناف هي: (الصنف المنزلي والتجاري والصناعي والحكومي) (وزارة الكهرباء العراقية، ٢٠١٨: ١٤).

هناك مراكز سيطرة خاصة بالتوزيع في عموم العراق، كما يقوم مركز النظم وبحوث عمليات المستهلكين بإصدار قوائم المشتركين لجميع المحافظات من قراءة المقاييس.

هناك أَربع شركات لتوزيع الطاقة الكهربائية في عموم العراق: (وزارة الكهرباء العراقية، التقرير السنوي، ٢٠١٩: ١٤).

أ. الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد.

ب. الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال.

ج. الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط.

د. الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب.

تتولى الشركة العامة لتوزيع كهرباء بغداد مهمة توزيع الكهرباء على محافظة بغداد والانبار وديالى، وتتولى الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال مهمة التوزيع على محافظة نينوى وكركوك وصلاح الدين، والشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط تقوم بمهمة توزيع الكهرباء بمحافظة بابل وكربلاء والنجف والديوانية وواسط، أمَّا الشركة العامة لتوزيع كهرباء الجنوب فتوزع الكهرباء في محافظة البصرة وذي قار وميسان والمثنى.

٢. **التعرفة الكهربائية:** تعكس أَسعار الكهرباء تكلفة توليدها ونقلها إلى المستهلك النهائي، ويظهر هيكل التعرفة مجموعة من الأسعار المفروضة على المستهلك، أي أسعار كمية الطاقة المستهلكة من الكهرباء، وقد تختلف باختلاف الوقت الذي تستخدم فيه. (الموصلي، ٢٠١٣: ٦٤).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 213-228
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.12

الجدول (١): تسعيرة وزارة الكهرباء

كيلو واط/ساعة	تعرفة وحدة الطاقة دينار(KWh)
المنزلي	
١-١٥٠٠	١٠
١٥٠١-٣٠٠٠	٣٥
٣٠٠١-٤٠٠٠	٨٠
٤٠٠١ فأكثر	١٢٠
التجاري	
١-١٠٠٠	٦٠
١٠٠١-٢٠٠٠	٨٠
٢٠٠١ فأكثر	١٢٠
الصناعي	
كل الفئات	٦٠
الحكومي	
كل الفئات	١٢٠
الزراعي	
كل الفئات	٦٠

المصدر: وزارة الكهرباء العراقية، التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠١٩، ٢٠.

يوضِّح الجدول السابق التعرفة الكهربائية في القطاعيين المنزلي والتجاري هي تعرفة تصاعدية أي بمعنى تدرج السعر بالارتفاع تزامناً مع تدرج الاستهلاك بالارتفاع وفق فئات محددة حسب طبيعة الاستهلاك ولكل صنف، على عكس تعرفة الكهرباء للقطاعات الثلاثة الصناعي والحكومي والزراعي التي تكون فيها كل الفئات (عدد الوحدات المجهزة) مضروبة بسعر واحد وحسب كل صنف.

٣. **استهلاك الطاقة الكهربائية:** تعدُّ موارد الطاقة ومن بينها الطاقة الكهربائية من المدخلات الأساسية للأنشطة المنزلية والاقتصادية المختلفة، وهي المحرك الرئيس لقطاعات الاقتصاد المختلفة كونها أحد المستلزمات الضرورية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية. (الساعدي، ٢٠١٩: ٧٣)

هناك أربعة أنواع من المستهلكين للطاقة الكهربائية، الصنف المنزلي والصنف التجاري والصنف الصناعي والصنف الحكومي والزراعي. وتختلف نسب الاستهلاك للكهرباء من صنف إلى آخر إذ تكون وكما هو موضح في الشكل الآتي:

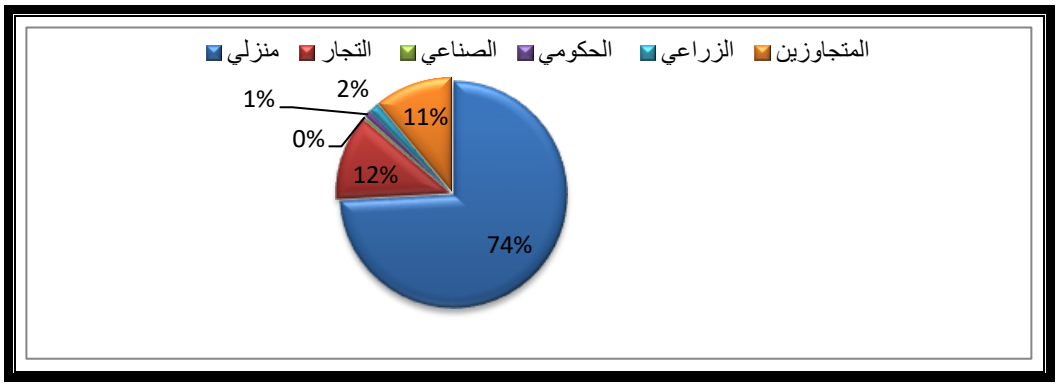

الشكل (١): النسب المئوية لأعداد المستهلكين حسب الاصناف

المصدر: وزارة الكهرباء العراقية، التقرير الاحصائي السنوي، ٢٠١٩، ٢٣.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 213-228
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.12

يوضِّح لنا الشكل السابق أنَّ الصنف المنزلي كانت حصتهُ في استهلاك الطاقة الكهربائية هي الأكبر من بين الأصناف وكان نصيب الصنف الصناعي من استهلاك الطاقة الكهربائية في عموم البلاد الأقل من بين جميع الأصناف.

٤. **التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق:** يواجه قطاع الطاقة العراقي تحديات كبيرة، ولا تزال معظم الأُسر تعاني من انقطاع الكهرباء بشكل يومي، بسبب تزايد الطلب على الكهرباء، والحاجة إلى أجهزة التبريد في فصل الصيف، وقلة التوليد على مدى السنوات الماضية، اتسع حجم الفجوة بين الطلب على الكهرباء وإمدادات الشبكة من الطاقة بالرغم من زيادة توليد الكهرباء بمقدار الثلث. كما وقل الاستثمار في البنى التحتية، ولاسيَّما في شبكة التوزيع، بسبب القيود المفروضة على الموازنة الاتحادية بعد انخفاض أسعار النفط ٢٠١٤، مِمَّا أدَّى إلى انخفاض مستويات الإنفاق وفي الوقت نفسه لم تكن جباية الرسوم مقابل الحصول على الكهرباء كافية لتكملة الموازنة الرأسمالية وهذا يخلق دورة سلبية تقلل فيها العائدات المنخفضة من الاستثمار الرأسمالي، مِمَّا يحد بدوره من العرض والإيرادات المتاحة.

وأدَّت المولدات الخاصة دوراً بارزاً في زيادة إمدادات الطاقة الكهربائية، مِمَّا ساعد على التخفيف من النقص الحاد في ذروة أشهر الصيف. وفي عام ٢٠١٨ بلغ إمداد الطاقة الذي تنتجه مولدات الاحياء والمولدات المملوكة للدولة ٥ جيجا واط. إذ تسد هذه المولدات نصف الفجوة الحاصلة بين ذروة الطلب على الكهرباء والطاقة المنتجة فعلياً. إنَّ هذه الخيارات ذات تكلفة باهظة على المستهلكين، وبسبب هذه التكاليف الباهظة فإنَّ معظم الأُسر غير قادرين على الاعتماد على هذه المولدات في سد حاجتها الكاملة من الكهرباء، وبهذا عليهم التنازل عن استخدام بعض الأجهزة التي تعمل على الطاقة الكهربائية (مثل استخدام مكيف الهواء) حتى عند امتلاكهم لهذه الأجهزة. (IEA, 2019: 2)

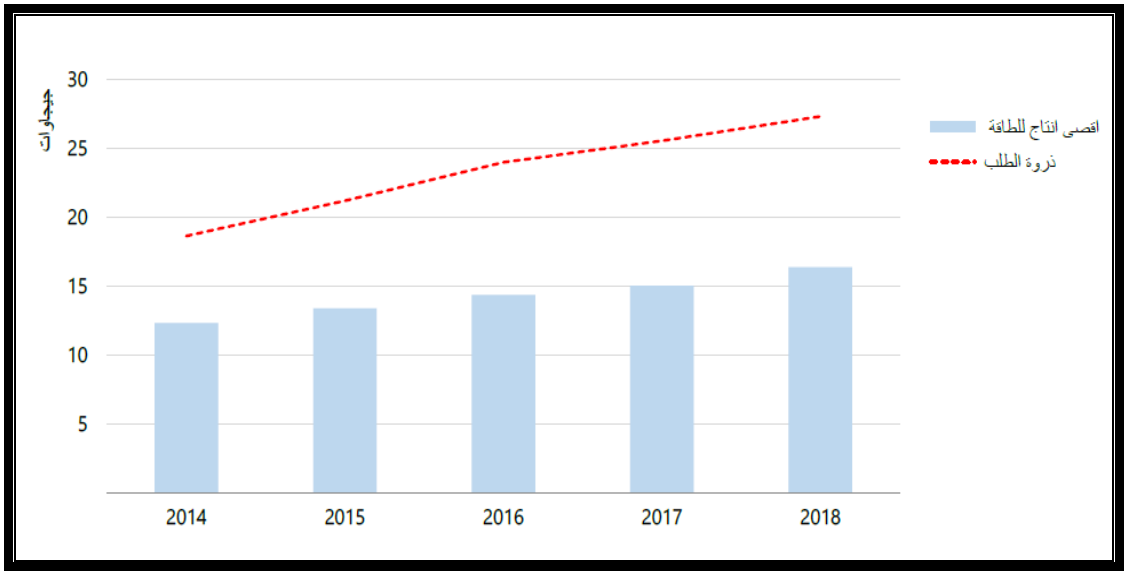

الشكل (٢): يوضح الفجوة الحاصلة بين إنتاج الكهرباء والطلب عليه ٢٠١٤-٢٠١٨

المصدر:

International Energy Agency, Iraq's Energy Sector, A Roadmap to Brighter Future, 2019, www.iea.org

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 213-228
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.12

لقد عانى قطاع الكهرباء في العراق من أزمة منذ العام ٢٠٠٣ ولا يزال المواطنون في عام ٢٠٢٢ يعانون من انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة ونقص في طاقة التوليد وهدر غير مسبوق وخسائر أثناء النقل والتوزيع بالرغم من الإنفاق الحكومي الضخم (الاستثماري والاستهلاكي) الذي بلغ ١٢٣ ترليون دينار للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١) (العنبكي، ٢٠٢٢: ١).

تتراوح خسائر الإنتاج والنقل والتوزيع بين ٤٠-٥٠٪، وما يصل إلى ٩٠٪ منها خسائر في التوزيع، بما في ذلك الخسائر التقنية، والخسائر غير التقنية مثل السرقة، وعدم الفوترة، وأجهزة عدادات الطاقة المعطلة والبالية، والربط الكهربائي غير القانوني. كذلك يؤدي الافتقار إلى قطع الغيار والصيانة الملائمة إلى الزيادة غير المتوقعة في الخسائر التقنية. وعلى وجه المقارنة تبلغ الخسائر في إيران ١٢,٦٪ والمتوسط العالمي ٨٪ (ميلز، ٢٠٢٠: ٢١).

الشكل (٣): يوضح خسائر الإنتاج والنقل والتوزيع في المنطقة

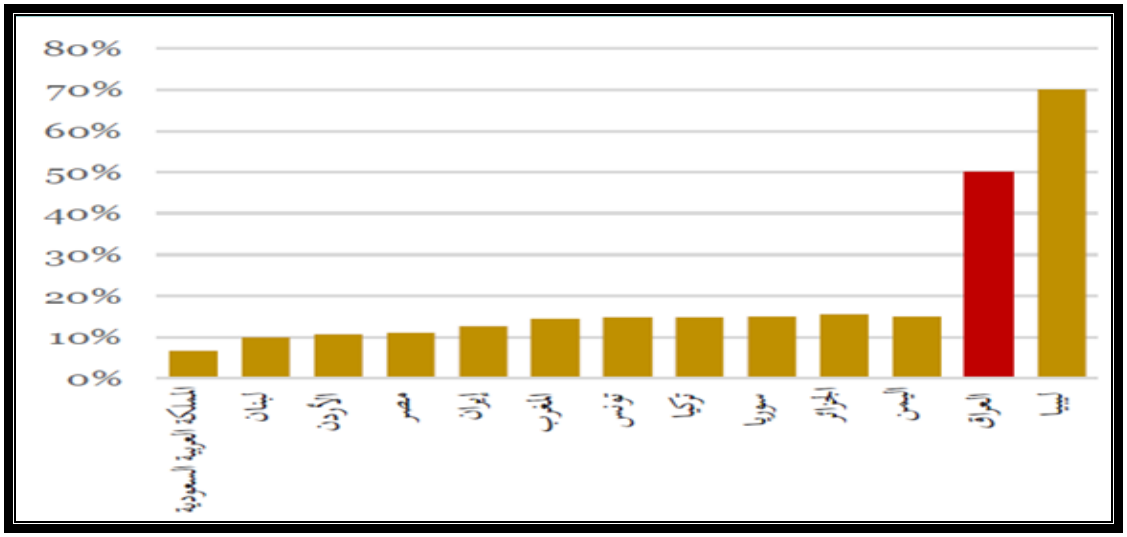

المصدر: مركز البيان، تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق، ٢٠٢٠، العراق.www.bayancenter.org

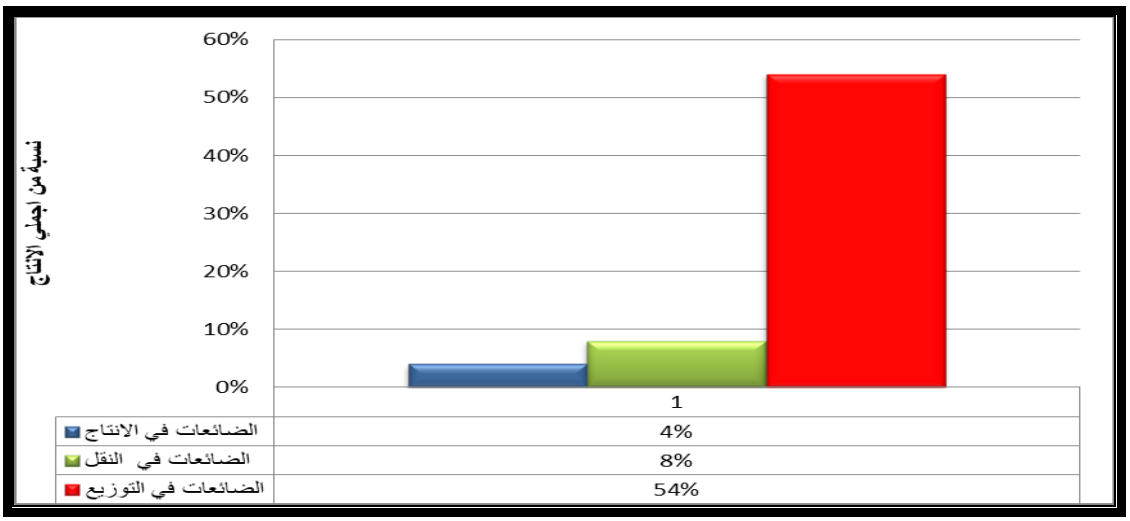

الشكل (٤): نسب الخسائر في قطاعات الكهرباء

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على وزارة الكهرباء العراقية، التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠١٩، ٢٥.

هناك جملة من التحديات التي تقف عائق أمام تطوير قطاع الكهرباء في العراق علاوة على ذلك الاستمرار في سد الطلب المتنامي والمثالية في الإنتاج والاستهلاك أبرزها: (وزارة التخطيط العراقية، ٢٠٢٢: ١٥٣)

أ. ارتفاع عجز الإنتاج نتيجة لخروج عدد من المحطات عن الخدمة.
ب. ارتفاع نمو الأحمال وتزايد الطلب على الطاقة الكهربائية بشكل كبير وبمعدل ٧٪ سنوياً بسبب الانشطارات في الوحدات السكنية.
ج. العجز في توفير الوقود المناسب للمحطات القائمة ما يقلل من كفاءتها.
د. انخفاض مناسيب المياه وتأثيرها السلبي على تشغيل المحطات البخارية.
ه. عجز الاستثمارات العامة عن تمويل تنفيذ المشاريع.
و. ضعف التشريعات الخاصة بالاستثمارات في قطاع الكهرباء.
ز. ضعف الثقافة المجتمعية الخاصة بعملية ترشيد الاستهلاك وعدم القناعة بتحمل المواطن المسؤولية عن تغطية تكاليف الخدمات المقدمة له بوصفها التزامات وطنية.
ح. ضعف حوكمة القطاع جرَّاء التداخل بين الوزارة والحكومات المحلية بخصوص المشاريع المنفذة بالمحافظات.
ط. العجز الكبير عن جباية كلفة تجهيز الطاقة الكهربائية وعدم تطبيق الاجراءات القانونية الخاصة بإلزام المستهلكين بتسديد اجور الكهرباء.
ي. ضعف تنفيذ أحكام قوانين محاسبة المتجاوزين على الشبكة الكهربائية.
ك. ضعف التنسيق في التوقيتات الزمنية المتعلقة بتنفيذ المحطات وتنفيذ خطوط النقل ما يؤدي إلى عدم تشغيل المحطة المنجزة بسبب عدم انشاء خطوط النقل الخاصة بها.
ل. تقادم معدات المنظومة الكهربائية مع مرور الوقت وحاجتها المسة إلى برامج الصيانة والتأهيل لديمومة عملها.
م. عدم استيعاب شبكات النقل والتوزيع للطاقة المضافة.

المبحث الرابع: الإطار العملي للبحث ونتائج تحليل البيانات الرسمية

جاء الجانب العملي ليدرس صورة من صور الخصخصة لتوزيع الكهرباء في مدينة الموصل محافظة نينوى، هذه النوع من الخصخصة هو العقد المبرم (مشروع الخدمة والجباية) بين الشركة العامة لتوزيع كهرباء المنطقة الشمالية والشركة الخاصة المتمثلة بشركة كار لإنتاج الطاقة الكهربائية لجزء من لعدد من احياء مدينة الموصل، تعمل شركة كار في مجال الطاقة وبرأس مال عراقي، ولدى هذا الشركة أعمال مع الحكومة العراقية في قطاعي النفط والطاقة. وحسب ما جاء في منشور تعريفي اصدره القسم الاعلامي لشركة كار وضح فيها القسم هدف الوزارة من المشروع وأهم واجبات الشركة وكالاتي:

تهدف وزارة الكهرباء من خلال هذا المشروع إلى:

أ. الترشيد في استهلاك الطاقة الكهربائية.
ب. تقليل نسب الضائعات في الطاقة.
ج. تحقيق وفرة في الطاقة الكهربائية.
د. القضاء على التجاوزات.
ه. تأهيل وتحسين الشبكة الكهربائية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 213-228
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.12

و. جباية أجور استهلاك الطاقة.
ز. نصب عدادات ذكية تُربط مع المنظومة العائدة لوزارة الكهرباء.

تمت الاستعانة ببيانات رسمية من الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال قسم السيطرة والاتصالات التابع لفرع توزيع كهرباء مركز نينوى وللمناطق المخدومة بشركة كار والمناطق الاخرى المخدومة بدائرة توزيع كهرباء نينوى، وتمت المقارنة من حيث معدلات ساعات التجهيز والتكاليف الشهرية ولفترة زمنية ٣١ شهراً تشمل سنة ٢٠٢٠ و٢٠٢١ والنصف الاول من سنة ٢٠٢٢. وكانت نتائج التحليل كالآتي:

١. تحليل معدل ساعات التجهيز الشهري من الكهرباء الوطنية وكهرباء المولدة الأهلية للمستفيدين وغير المستفيدين من خدمة كار:

أ. **الغير مستفيدين من خدمة كار:** بلغ معدل ساعات التجهيز الشهري من الكهرباء الوطنية بشكل عام، (١٣,٥٢) ساعة وبانحراف معياري قدره (٤,٦٦٨١٣)، وأقل قيمة مجهزة شهرياً من كهرباء المولدة الأهلية بلغ (٥) ساعات، أمَّا أعلى قيمة للتجهيز فبلغت (٢١) ساعة.

ب. **المستفيدين من خدمة كار:** بلغ معدل ساعات التجهيز الشهري من الكهرباء الوطنية بشكل عام، (١٧,١٦) ساعة وبانحراف معياري قدره (٣,٥٦٩٢٨)، وأقل قيمة مجهزة شهرياً من كهرباء المولدة الاهلية بلغ (١٠) ساعات، أمَّا أعلى قيمة للتجهيز فبلغت (٢٣) ساعة.

ت. **الغير مستفيدين من خدمة كار:** بلغ معدل ساعات التجهيز الشهري في المناطق الغير مستفيدين من خدمة كار من كهرباء المولدة الأهلية بشكل عام، (١٠,٥٢) ساعة وبانحراف معياري قدره (٤,٦٣٢)، وأقل قيمة مجهزة شهرياً من كهرباء المولدة الأهلية بلغ (٣) ساعات، أمّا أعلى قيمة للتجهيز فبلغت (١٩) ساعة.

ث. **المستفيدين من خدمة كار:** بلغ معدل ساعات التجهيز الشهري في المناطق المستفيدين من خدمة كار من كهرباء المولدة الأهلية بشكل عام، (٧,٨٧) ساعة وبانحراف معياري قدره (٣,٤١٣)، وأقل قيمة مجهزة شهرياً من كهرباء المولدة الأهلية بلغ (٢) ساعات، أمّا أعلى قيمة للتجهيز بلغت (١٦) ساعة.

الجدول (٢): معدل ساعات التجهيز الشهري من كهرباء المولدة الأهلية والكهرباء الوطنية خلال السنوات الثلاثة (٢٠٢٠)، (٢٠٢١) وإلى منتصف (٢٠٢٢)

	المناطق	المعدل	الانحراف المعياري	اقل قيمة	اعلى قيمة
معدل ساعات التجهيز الشهري من كهرباء المولدة الاهلية	الغير مستفيدين من خدمة كار	١٠,٥٢	٤,٦٣٢	٣	١٩
	المستفيدين من خدمة كار	٧,٨٧	٣,٤١٣	2	١٦
معدل ساعات التجهيز الشهري من الكهرباء الوطنية	الغير مستفيدين من خدمة كار	١٣,٥١٦١	٤,٦٦٨١٣	٥,٠٠	٢١,٠٠
	المستفيدين من خدمة كار	١٧,١٦١٣	٣,٥٦٩٢٨	١٠,٠٠	٢٣,٠٠

المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS v26 n=112

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.12

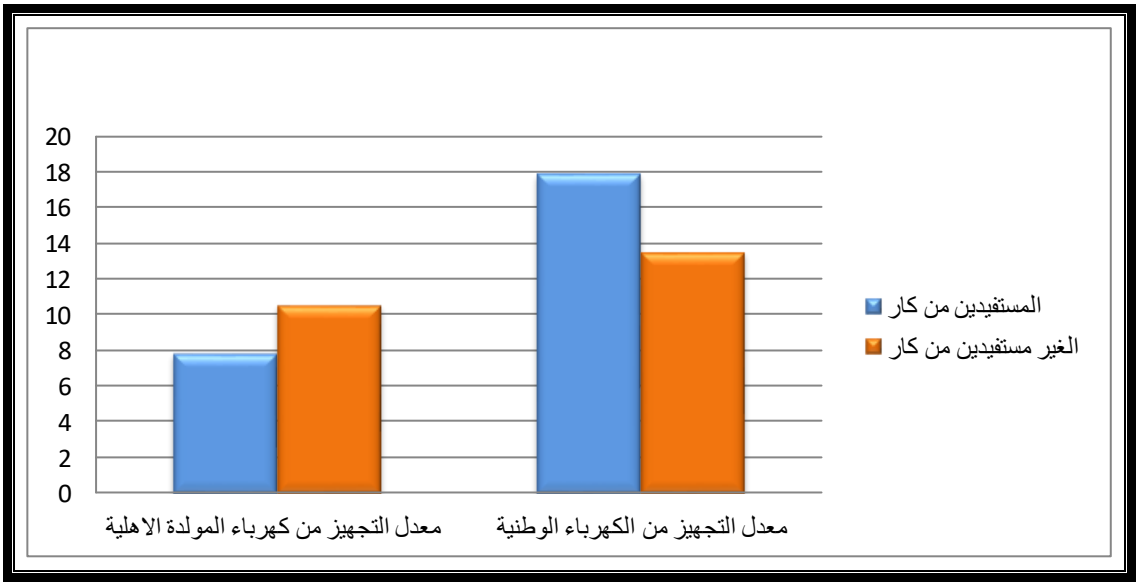

الشكل (٥) يوضح معدل ساعات التجهيز الشهري من الكهرباء للمدة من ٢٠٢٠-منتصف ٢٠٢٢

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على وزارة الكهرباء العراقية، الشركة العامة لتوزيع كهرباء المنطقة الشمالية، فرع توزيع كهرباء مركز نينوى، قسم السيطرة والاتصالات، ٢٠٢٢.

٢. تحليل معدل سعر امبير الكهرباء الوطنية والمولدة الأهلية للمستفيدين وغير المستفيدين من خدمة كار:

أ. **الكهرباء الوطنية لغير المستفيدين من خدمة كار:** بلغ معدل سعر أمبير الكهرباء الوطنية بشكل عام، (١٢١٦,٤٥) دينار وبانحراف معياري قدره (٤٢٠,١٣١٣٢) دينار، وأقل سعر أمبير من الكهرباء الوطنية بلغ (٤٥٠) دينار، أمَّا أعلى سعر أمبير من الكهرباء الوطنية فقد بلغ (١٨٩٠) دينار.

ب. **الكهرباء الوطنية للمستفيدين من خدمة كار:** بلغ معدل سعر امبير الكهرباء الوطنية بشكل عام، (١٥٤٤,٥٢) دينار وبانحراف معياري قدره (٣٢١,٢٣٥٥٢) دينار، وأقل سعر أمبير من الكهرباء الوطنية بلغ (٩٠٠) دينار، أمَّا أعلى سعر أمبير من الكهرباء الوطنية فقد بلغ (٢٠٧٠) دينار

ج. **الكهرباء الوطنية لغير المستفيدين من خدمة كار:** بلغ معدل سعر أمبير الكهرباء للمولدة الأهلية بشكل عام، (١٢٦١٩,٣٥) دينار وبانحراف معياري قدره (٥٥٥٨,٧٤٢) دينار، وإنَّ اقل سعر أمبير من كهرباء المولدة الأهلية بلغ (٣٦٠٠) دينار، أمّا أعلى سعر أمبير من كهرباء المولدة الأهلية فقد بلغ (٢٢٨٠٠) دينار.

د. **الكهرباء الوطنية للمستفيدين من خدمة كار:** بلغ معدل سعر أمبير الكهرباء للمولدة الأهلية بشكل عام، (٧٠٨٣,٨٧) دينار وبانحراف معياري قدره (٣٠٧١,٨١٨) دينار، وأقل سعر أمبير من كهرباء المولدة الأهلية بلغ (١٨٠٠) دينار، أمّا أعلى سعر أمبير من كهرباء المولدة الأهلية فقد بلغ (١٤٤٠٠) دينار.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 213-228
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.12

الجدول (٣): يوضح معدل سعر أمبير الكهرباء الوطنية والمولدة الأهلية خلال السنوات الثلاثة (٢٠٢٠)، (٢٠٢١) وإلى منتصف (٢٠٢٢)

	المناطق	المعدل	الانحراف المعياري	اقل قيمة	اعلى قيمة
معدل سعر أمبير الكهرباء من المولدة الأهلية	الغير مستفيدين من خدمة كار	١٢٦١٩,٣٥	٥٥٥٨,٧٤٢	٣٦٠٠	٢٢٨٠٠
	المستفيدين من خدمة كار	٧٠٨٣,٨٧	٣٠٧١,٨١٨	١٨٠٠	١٤٤٠٠
معدل سعر أمبير الكهرباء من المولدة الأهلية	الغير مستفيدين من خدمة كار	١٢١٦,٤٥١٦	٤٢٠,١٣١٣٢	٤٥٠,٠٠	١٨٩٠,٠٠
	المستفيدين من خدمة كار	١٥٤٤,٥١٦١	٣٢١,٢٣٥٥٢	٩٠٠,٠٠	٢٠٧٠,٠٠

المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS v26 n=112

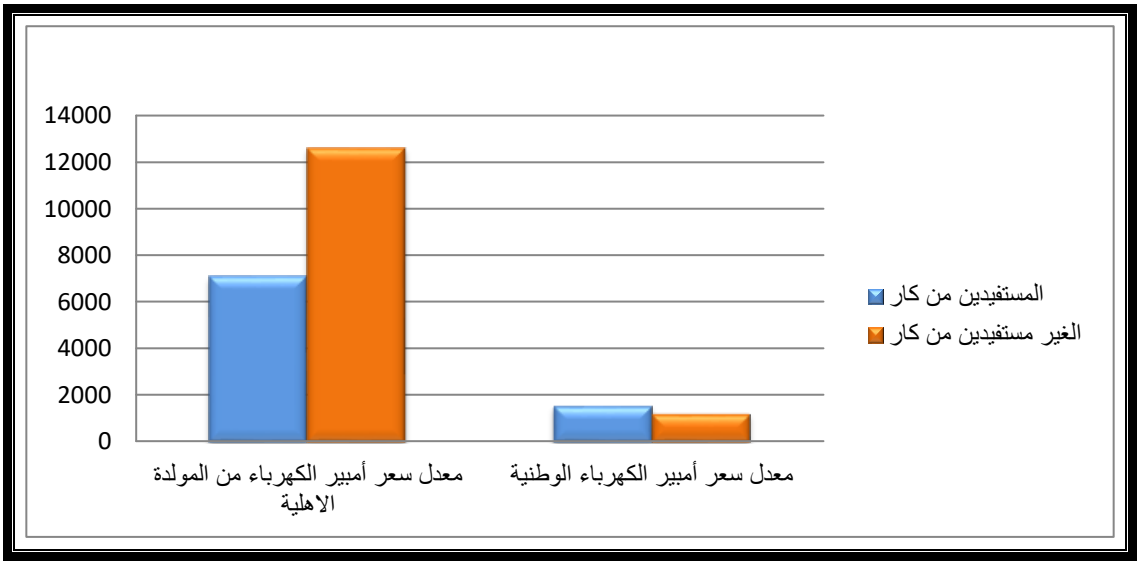

الشكل (٦): يوضح معدل سعر أمبير الكهرباء للمدة من ٢٠٢٠-منتصف ٢٠٢٢

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على وزارة الكهرباء العراقية، الشركة العامة لتوزيع كهرباء المنطقة الشمالية، فرع توزيع كهرباء مركز نينوى، قسم السيطرة والاتصالات، ٢٠٢٢.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

١. تُسهم الخصخصة مساهمة فعَّالة في عملية إصلاح الوضع الاقتصادي للبلد.
٢. إنَّ للخصخصة أشكالاً متعددة فهي ليست نقل لملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص فقط؛ بل تأخذ شكل خصخصة الإدارة أو عقود الامتياز والخدمة والتأجير.
٣. هناك هدر غير مسبوق وخسائر أثناء التوزيع قد تجاوزت (٥٠٪) وهذه النسبة كبيرة جداً مقارنةً بالنسب العالمية المقبولة فعلى سبيل المقارنة تبلغ الخسائر في دول المنطقة ١٢٪ تقريباً، والمتوسط العالمي ٨٪ تقريباً.
٤. إنَّ معدل ما يدفعه المواطن شهرياً ثمن حصوله على الكهرباء الوطنية في المناطق المخدومة بشركة كار كان أعلى من معدل ما يدفعه المواطن في المناطق غير المخدومة.

٥. إنَّ معدل ما يدفعه المواطن شهرياً ثمن حصوله على الكهرباء من المولدات الأهلية في المناطق المخدومة بشركة كار كان أقل من معدل ما يدفعه المواطن في المناطق غير المخدومة.
٦. وفي المُجمل تبيَّن أنَّ معدل ما يدفعه المواطن ثمن حصوله على الكهرباء الوطنية والكهرباء التي يحصل عليها من المولدات الاهلية كان أقل في المناطق المخدومة بشركة كار منه في المناطق الأُخرى من مدينة الموصل.
٧. إنَّ معدل ساعات التجهيز من الكهرباء الوطنية في المناطق المخدومة بشركة كار كان أعلى من معدل ساعات التجهيز من الكهرباء الوطنية في المناطق الأُخرى.

ثانياً. المقترحات: وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج وما صيغ من استنتاجات يقترح الباحثان الآتي:

١. ينبغي أن تتم دراسة موضوع الخصخصة دراسة مستفيضة وبكل جوانبه قبل القدوم عليه تحسباً لاحتمالات أن يكون له آثار سلبية على التحولات الاقتصادية.
٢. لا ينبغي تغيير نمط الملكية أو البيع الكامل في عملية الخصخصة، لأَن التغيير في حد ذاته قد تؤدي إلى سيطرة مجموعة محدودة من اصحاب رؤوس الأَموال على الاقتصاد الوطني، وإنَّما التركيز على الأشكال الأُخرى من الخصخصة التي لا تنهي ملكية القطاع العام للمؤسسة كخصخصة الإدارة أو عقود الامتياز والخدمة والتأجير.
٣. فيما يخص خصخصة قطاع الكهرباء فينبغي ترك الإنتاج والنقل بيد الدولة وخصخصة التوزيع، والسبب في ذلك فإنَّ مجموع خسائر الإنتاج والنقل والتوزيع ٥٠٪، وما يصل إلى ٩٠٪ منها الـ (٥٠٪) خسائر في التوزيع، أي إن ٤٥٪ من الخسائر في التوزيع و٥٪ في النقل والإنتاج.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. مركز البيان، تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق، ٢٠٢٠، العراق www.bayancenter.org
٢. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٠١٨، العراق.
٣. وزارة الكهرباء العراقية، الشركة العامة لتوزيع كهرباء المنطقة الشمالية، فرع توزيع كهرباء مركز نينوى، قسم السيطرة والاتصالات.
٤. وزارة الكهرباء العراقية، الشركة العامة لتوزيع كهرباء المنطقة الشمالية، شركة كار لإنتاج الطاقة الكهربائية.
٥. وزارة الكهرباء، التقرير السنوي الاحصائي، ٢٠١٨، العراق.
٦. وزارة الكهرباء، التقرير السنوي الاحصائي، ٢٠١٩، العراق.
٧. اسحق، عبد العزيز، ٢٠١٢، الخصخصة وأثرها على العمالة، رسالة ماجستير، جامعة الكويت.
٨. آل جار الله، غصون كاظم عبيد، ٢٠١٨، دور الأسواق المالية في التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص في بلدان مختارة وامكانية الاستفادة منها في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٩. الخزرجي، داوود سلوم عبدالحسين، ٢٠٠٨، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة الى العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة.

١٠. الساعدي، حسين باسم محمد، ٢٠١٩، هدر الطاقة الكهربائية في العراق: دراسة اقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
١١. الموصلي، هيثم عبدالله سلمان، ٢٠١٣، اقتصاديات الطاقة المتجددة في دول مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
١٢. الهزايمة، محمد أحمد مصطفى، ٢٠٠٤، تأثير التخاصية على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الأردنية المخصخصة، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
١٣. زوبي، أكرم علي وخالد عبدالواحد، ٢٠١٦، اثر تطبيق الخصخصة على اداء الشركات، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، المجلد الاول، الجزائر.
١٤. السالم، احمد جبر، ٢٠١٩، خصخصة قطاع الكهرباء دراسة حالة محافظة البصرة. www.iasj.net
١٥. السعيد، منصور فرج ويوسف الانصاري، ٢٠٢٠، خصخصة المرافق العامة في دولة الكويت وأثره على حصة الشريك المدير: دراسة في ظلال قانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٠ في شأن برامج وعمليات التخصيص، مجلة روح القوانين، العدد ٨٩، الكويت.
١٦. العبيدي، عبد الجبار محمود وعامر سامي منير، ٢٠١٥، اطروحة الخصخصة واتجاهاتها ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، المجلد ٢١، العدد ٨٤ن بغداد.
١٧. العنبكي، عبد الحسين، ٢٠٢٢، وزارة العراق جيب العراق المثقوب. www.iraqieconomiststs.net
١٨. قنوع، نزار،٢٠٠٥، الخصخصة بشكل عام ايجابياتها وسلبياتها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٧، العدد ٢، سوريا.
١٩. الكناني، كامل كاظم بشير، ٢٠٠٧ الخصخصة المفهوم وإمكانيات التطبيق في العراق، www.researchjate.net.publication
٢٠. الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١١ .
٢١. العبيدي، ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم، الخصخصة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي، ٢٠١١.
٢٢. هندي، منير ابراهيم، اساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة، الطبعة الاولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ١٩٩٥.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. International Energy Agency, Iraq's Energy Sector, A Roadmap to Brighter Future, 2019, www.iea.org
2. World Bank, Electricity reform in developing countries, 1998, USA.
3. Christon, Fey, 2013, The privatization proess in Turke: the case of Tobacco industry, Master thesis, UNI of Macedonia.
4. Lieberman, Ira w. and other, 2015, privatization transition Economies: The ongoing story, Journal of Emerald insight, Articale ID emerald-srm: 607626.
5. Sheshinski, Eytan and Luis F., Lopez- Calva, 2003, privatization and its Benefite: Theory and Evidence, CESifo Economic Studies, Vol 49, issue 3.